نص ردن

▪ علاء حسن

أبـو الحيايـا

وسط ساحة النعشخانة في منطقة الكاظمية ، وفي زمن الرئيس عارف الثاني عبد الرحمن، كان "حاتم أبو الحيايا " يقيم حلقة لنشاطه الأسبوعي عصر الجمعة بإخراج الأفاعي من كيس مربوط بحزامه ، مع قراءة الدعاء لمن حضر حلقته بالرزق و الصحة و العافية ، وكان الحاضرون من مختلف الأعمار من النساء و الرجال، و أغلبهم من الجنود المتوجهين إلى معسكر التاجي، و الهدف من نشاط أبو الحيايا كان الحصول على دراهم الحاضرين بعد أن يترك بين صفوفهم الإعجاب و التساؤلات حول قدراته السحرية في ترويض "الحيايا"، و الرجل في نشاطه الأسبوعي كان يقدم أشبه بالعرض المسرحي على طريقته الخاصة ، وبقدراته الصوتية، و أسلوبه في سرد الروايات و القصص ، يجعل جمهوره يرمي الدراهم، إعجابا أو ربما رغبة في مساعدة حاتم على مواصلة نشاطه .

السلطات الأمنية وقتذاك لم تعترض على نشاط "أبو الحيايا " فخطابه لا يتضمن إشارة إلى الوضع السياسي من قريب أو بعيد ، و الرجل يدرك بأن جمهوره الحريص على حضور فرجته المجانية يدفع الدراهم عن طيب خاطر ، للدعاء أو لمس الأفعى من دون أدنى شعور بالخوف وفضل الرجل على الحاضرين يتمثل ، بأنه جعلهم يكسرون حواجز الخوف من الأفاعي ، وليس من النظام أو السلطات ، ولهذا السبب استمر نشاطه عدة سنوات من دون اعتراض من شرطي سري أو علني أو حتى من رجال المرور.

حلقة أبو الحيايا الأسبوعية كان يحضرها مثقفون من أبناء منطقة الكاظمية ، وعلى الرغم من اعتراضاتهم على الرجل، إلا أنهم كانوا يعبّرون عن إعجابهم بأسلوبه في التأثير، وإيصال خطابه بطريقة ، لا يجيدها غيره باستخدامه "حيايا" يقول عنها بعض الحاضرين إنها مخلوعة الأسنان ، لكن صاحبها حاتم يفند هذه الادعاءات ويقسم رافعاً ذراعيه ومتوجهاً لمرقد الإمامين في الكاظمية بأن الأفعى حين تفقد أسنانها، لا تستطيع العيش أكثر من خمس دقائق ، وهذه القضية كانت موضع جدل وسجال انتهى باختفاء حاتم أبو الحيايا ، بعد أن تولى البعث السلطة في العراق ، فالرجل توجه إلى جهة مجهولة ، لأن السلطات تلقت أوامر بمنع التجمعات خارج ندوات " أنت تسأل والحزب يجيب " ، وقبل أن يغادر أبو الحيايا الكاظمية متوجهاً إلى منطقة أخرى غير خاضعة لسلطة الحزب ، نصحه أحد معارفه بأن يسخّر حلقته الأسبوعية للإشادة بالقادة والزعماء الجدد ، ويحث الجماهير على الالتفاف حول القيادة الحكيمة ليضمن استمرار عمله بأن يجعل الدعاء لصالح الرئيس الجديد آنذاك الراحل أحمد حسن البكر ، وأعضاء القيادة القطرية والقومية ، وحاتم أبو الحيايا البعيد جدا عن السياسة ، لم يقتنع بالنصيحة ، وقال بالحرف الواحد إن "الحيايا" لا تعرف الرؤساء والزعماء ، وتسخيرها لخدمتهم يبعد الجمهور عنه ، وما قاله الرجل أيضا ، أنا على استعداد لتسخير الدعاء للقيادة الحكيمة عندما أحصل منها على وعود بمنحي منصب وزير، وحينذاك سأكون على استعداد لجعل "الحيايا" تهتف هلهولة للبعث الصامد.

مجلس نينوى يرفع تخصيصات مدينة الموصل بعد ثلاثة أعوام من الإهمـــال

قرر مجلس محافظة نينوى في جلسته التكميلية الـ١٢٦، منح مدينة الموصل تخصيصات كبيرة لتدارك احتياجاتها في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها الخدمات.

وبحسب ما ذكر مصدر في مجلس المحافظة لـ"المدى"، فإن رئيس قائمة نينوى المتآخية قاسم صالح، قدم طلباً إلى رئاسة المجلس، أشار فيه إلى أنه من الضروري التركيز على توفير الخدمات لأحياء مدينة الموصل القديمة، وخاصة تعبيد الطرق وتوفير مياه الشرب وبناء المدارس، وغيرها من المتطلبات الضرورية.

احد المناطق الرئيسة في الموصل

□الموصل / نوزت شمدين

فيما أقر رئيس مجلس المحافظة جبر العبد ربه، بحاجة مدينة الموصل إلى مشاريع النفع العام، وأن الفائدة منها ستعم جميع سكان نينوى بلا استثناء، داعيا إلى وقف المساجلات التي اشتدت أثناء سير الجلسة، بين أعضاء ممثلين عن مدينة الموصل وخارجها.

وفي تعليق لعضو المجلس لمياء الدباغ، وهي من الممثلين القلائل عن مدينة الموصل، قالت : "لو كنا خصصنا المبالغ اللازمة لمدينة الموصل منذ ثلاث سنوات، لما كانت بهذا الحال، وكان لابد من المعترضين على تخصيصنا المبالغ لبناء المشاريع فيها، و المطالبين بالاهتمام بالأقضية و النواحي، الانتباه إلى أن سكان الأقضية و النواحي و القرى، يستخدمون شوارع الموصل، ويعبرون جسورها، ويرتادون مستشفياتها، وجامعتها".

يذكر أن مدينة الموصل يقطنها نحو مليون و ٧٠٠ ألف نسمة، بحسب نتائج عملية الحصر و الترقيم التي أعلنت مؤخراً، و المدينة بحاجة ماسة إلى بناء المئات من المدارس و المراكز الصحية الجديدة، فضلاً عن المستشفيات، و استبدال شبكات المياه و الاتصالات، وإنشاء شبكات جديدة للمجاري وتصريف مياه الأمطار، إضافة إلى تعبيد الطرق، وإنشاء مشاريع جديدة للمياه، وإيصالها إلى مناطق محرومة منها داخل الموصل، التي ما زالت تعتمد على السيارات الحوضية للحصول على مياه الشرب.

ويرى مهتمون بالشأن الموصلي، أن سبب تراجع الخدمات في مدينة الموصل خلال السنوات الثلاث الماضية من عمر الدورة الحالية لمجلس المحافظة، ليس الوضع الأمني كما يحاول البعض إظهار الأمر، وإنما بسبب كون معظم الأعضاء هم ممثلين عن مناطق من خارج المدينة، وهم يركزون في الغالب على مناطقهم لدواع انتخابية.

ويقول الكاتب الصحفي محمد جلال باسم في حديث لـ"المدى": إن "قوات كبيرة جدا من الجيش و الشرطة منتشرة بكثافة في كل شارع وحي سكني ومنطقة تجارية، منذ بدء عمليات أم الربيعين في العاشر من أيار عام ٢٠٠٨، فلماذا الادعاء أن وضع الموصل الأمني لا يسمح بتنفيذ المشاريع.

ويتابع باسم "الحقيقة هي أن هاجس الفوز بالانتخابات كان قائما منذ اللحظة الأولى في رؤوس العديد من أعضاء المجلس، وكان خطابهم دائما يوجه إلى ناخبيهم في الأقضية و النواحي".

ويشير إلى أن "أعضاء كانوا يشكلون الأغلبية في مجلس المحافظة، صوتوا العام الماضي على إلغاء مشاريع عدة كانت مخصصة لمدينة الموصل، وبرروا ذلك بأنها غير مهمة، وإذا كانت كذلك، لماذا خصصت لها المبالغ أصلا، ثم إلى أين ذهبت لاحقا".

آخرون يرون أن تغيير رئاسات اللجان داخل مجلس المحافظة، هو من غير بوصلة الأعضاء نحو الاهتمام بمدينة الموصل من خلال تخصيص مبالغ إضافية لها، ويقول الناشط السياسي جمال طه خالد في هذا الصدد: إنه "بوصول أعضاء نينوى المتآخية، وتشكيلها مع قائمة الحدباء الأغلبية داخل المجلس، تبدلت رئاسات اللجان، وظهر أن مدينة الموصل لم تحصل على استحقاقها في الكثير من القطاعات، البلدية و التربوية و الصحية و الماء و الكهرباء و المجاري و الاتصالات وغيرها".

"خلال مدة ثمانية أشهر تم قياس حاجات المواطنين في خمس مناطق إدارية من نينوى هي الموصل وبعشيقة و الحمدانية وسنجار و الحضر، عن طريق مسح ميداني لتلك المناطق".

وأضاف أن ذلك "تزامن مع رصد لجلسات المجلس الدورية خلال مدة ستة أشهر، ومراجعة قانونية لكل القرارات الصادرة عن المجلس خلال تلك المدة"، مبينا أنه "تم تأطير النتائج وتحليلها ووضع توصيات من شأنها تحسين الأداء التشريعي للمجلس، في التقرير الذي تم توزيعه على جميع أعضاء المجلس بهدف إعطائهم تقييماً عن الأداء التشريعي لمجلسهم".

وأشار يونس إلى أن الهدف من ذلك "تحسين الأداء العام، بما ينعكس إيجابا على حياة المواطنين في محافظة نينوى التي تعتبر المحافظة الثانية بعد العاصمة بغداد من حيث عدد السكان و التي تشهد منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن اضطرابا في مجمل الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية".

التقرير توصل إلى نتائج غاية في الأهمية، وهي أن مجلس المحافظة أصدر ١٥٢ قرارا خلال ٦ أشهر و أن أكثر من نصف تلك القرارات لا تصب في تحسين كمية ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

وذكر التقرير أن مجلس المحافظة عقد ١٥ اجتماعاً دورياً من أصل ٢٦ اجتماعاً كان من المفترض عقدها خلال تلك الفترة، كما أن هناك بعض المجالات الخدمية أو الاحتياجات الأساسية التي تعد ذات أولوية للمواطنين حسب نتائج المسح الميداني لم يصدر بشأنها أي قرار أو أن عدد القرارات الصادرة بشأنها قليل جدا مثل، الماء، وفرص العمل، وحقوق الإنسان، و الطرق، و المواصلات.

وأفاد رئيس الجمعية، بأن التقرير أوصى بضرورة أن يصدر مجلس محافظة نينوى قوانين محلية تسهم في مراقبة المؤسسات الحكومية في المحافظة وتحسن مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتطوير آليات التواصل مع المجتمع من أجل النهوض بعمل المجلس.

مجلس بابل يلزم الدوائر الحكومية والمحال التجارية بنصب كاميرات مراقبة

□الحلة / إقبال محمد

باشر مجلس محافظة بابل بإلزام الدوائر الحكومية وأصحاب المحال التجارية والصاغة نصب كاميرات مراقبة تعمل على مدار الساعة كإجراء للحد من العمليات الإرهابية والسرقة.

وقال النائب الثاني لرئيس مجلس المحافظة منصور المانع لـ"المدى": إن المجلس وافق بالأغلبية على ما جاء بكتاب من وكالة المعلومات الوطنية، ينص على إصدار توجيهات من مجالس المحافظات تلزم الجهات الدوائر والمؤسسات الحكومية والشركات والمحال التجارية والمطاعم والصاغة نصب كاميرات مراقبة.

من جانبه، بين رئيس لجنة الإعمار في المجلس حامد الملي لـ"المدى" أن مجلس المحافظة خصص ٢٥ مليار دينار من ميزانية تنمية الأقاليم لنصب منظومات أمنية متكاملة، إلا أن التجاذبات التي يشهدها ديوان المحافظة حالت دون تنفيذ المشروع، مشيرا إلى أنه لو تم تنفيذ المشروع لتحسن الوضع الأمني في المحافظة، على حد قوله.

وأكد الملي ضرورة أن "يشدد مجلس المحافظة على ديوان المحافظة للإسراع بحسم هذا الموضوع".

من جهته، ذكر النائب الأول لرئيس مجلس المحافظة صباح علاوي لـ"المدى" أن موضوع تأخير نصب المنظومة تم طرحه على محافظ بابل، وقد أكد الأخير أن الموضوع بحاجة إلى هيئة استشارية متخصصة في هذا المجال، وإن إحدى الشركات طلبت مبالغ كبيرة لتنفيذ المشروع ما حال دون تنفيذه لغاية الآن.

أما عضو مجلس المحافظة علي حسين كزار فقد أفاد في تصريح لـ"المدى" بأن المجلس وافق على نصب المنظومة "لكن على الجهات المعنية متابعة التنفيذ ودراسة كيفية تزويد أصحاب المحال بالكهرباء على مدار الساعة لكي يتمكنوا من تشغيل الكاميرات بدون تكاليف مالية يتحملونها"، مبينا أن على الحكومة المحلية أن تتكفل بتأمين الكهرباء "إلا أنها عاجزة عن ذلك".

بدوره لفت النائب الأول لمحافظ بابل علي عبد سهيل في تصريح لـ"المدى" إلى أنه سيتم الإعلان عن مشروع نصب المنظومة الالكترونية خلال الأيام القليلة المقبلة، مشيرا إلى شركات عدة قدمت عروضا للتنفيذ وسيتم تحليلها وإرساء المناقصة على إحداها شريطة أن تكون من الشركات الرصينة لأهمية المشروع.

التعليم تحدّد القبول في كليات التربية الرياضية والفنية والفنون الجميلة

□بغداد / المدى

حددت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ضوابط القبول المباشر في كليات وأقسام التربية الرياضية و التربية الفنية و الفنون للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الضوابط "سمحت لخريجي الدراسة الإعدادية (العلمي، و الأدبي، و المهني) الذين لا تقل مجاميعهم عن ٤٢٠ أي بمعدل ٦٠٪، التقديم إلى كليات و أقسام التربية الرياضية في الجامعات للعام الدراسي المقبل".

وأضاف أن التعليمات سمحت أيضا لمرشحي اللجنة الاولمبية التقديم إلى كليات و أقسام التربية الرياضية، بشرط أن لا يقل مجموع الطالب عن ٤٢٠ للفرعين العلمي و الأدبي، و أن لا يقل عن ٥٢٠ أي بمعدل ٦٥٪ للفروع المهنية.

واشترطت التعليمات أن يكون مرشح اللجنة الاولمبية من اللاعبين المشاركين في إحدى فعاليات الدورة الاولمبية الأخيرة، أو من الحائزين على المركز الأول وحتى المركز السادس في إحدى البطولات الدولية أو الآسيوية المعتمدة لدى الاتحاد الدولي أو الاتحاد الآسيوي للعبة للموسمين الأخيرين.

وأشار جبار إلى أن الشروط الأخرى لمرشحي اللجنة الاولمبية، تضمنت أن يكون المتقدم من اللاعبين الحائزين على المركز الأول وحتى المركز الثالث في إحدى البطولات العربية المعتمدة لدى الاتحاد العربي للعبة للموسمين الأخيرين.

وتابع بالقول: إن التعليمات تضمنت أيضا أن يكون مرشح الاولمبية، من الحائزين على المركز الأول أو الثاني أو الثالث بالنسبة للألعاب الفردية، أو من الذين حصلت فرقهم على أحد المراكز الثلاثة الأولى بالنسبة للألعاب الفرقية، في بطولة عراقية أو بطولة الجمهورية، تقام بإشراف الاتحاد المركزي المعني للموسمين الأخيرين، أو من الحائزين على المرتبة الأولى في الدورات المدرسية على مستوى البلاد، مؤيدة بكتاب من مديريات التربية في بغداد أو المحافظات وبتصديق من وزارة التربية.

وأوضح جبار أن نسبة قبول الطلبة من خطة القبول المركزي ستكون ٦٠٪ من الفرع العلمي، و ٣٠٪ من الفرع الأدبي، و ٥٪ من الفرع المهني، و ٥٪ لمرشحي اللجنة الاولمبية.

وفي السياق نفسه، أعلن المتحدث باسم الوزارة ضوابط القبول المباشر في كليات الفنون الجميلة وأقسام التربية الفنية للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، مبينا إن الضوابط "سمحت للطلبة من خريجي الدراسة الإعدادية الذين لا تقل مجاميعهم عن ٤٢٠ وبمعدل ٦٠٪، وخريجي معاهد الفنون الجميلة، ومعهد الدراسات الموسيقية خارج نسبة الـ١٠٪ الأوائل، والـ٥٪ الأوائل من خريجي معهد الحرف والفنون الشعبية في دائرة الفنون التابعة لوزارة الثقافة، التقديم إلى كليات الفنون الجميلة وأقسام التربية الفنية.

وتابع أن التعليمات سمحت بقبول الطلبة من أبناء الفنانين و الطلبة الموهوبين، إذ سيتم قبول نسبة ٥٪ ممن لا تقل معدلاتهم عن ٦٠٪ للفرعين العلمي والأدبي، ومن لا تقل مجاميعهم عن ٥٢٠ وبمعدل ٦٥٪ للفروع المهنية الذين لديهم مواهب فنية، بعد تقديم كتاب من نقابة الفنانين العراقيين يؤيد أن والد أو والدة الطالب فنانا.

ولفت جبار إلى أن الضوابط تضمنت أن يتقدم الطالب الموهوب باثنين أو أكثر من المستمسكات التي تثبت ممارسته الفن من مؤسسات فنية رسمية، أو مطويات (فولدرات)، ملصقات جدارية (بوسترات)، أو صور للوحات فنية شارك بها في معارض محلية أو عربية أو دولية، أو أشرطة فيديو أو (CD) توثق نشاطه الفني، أو هوية أو كتاب من نقابة الفنانين، مضيفا أن على الطلبة الموهوبين تقديم كتاب من نقابة الفنانين العراقيين، وعلى أبناء الفنانين تقديم كتاب يؤيد أن أحد الوالدين فنان.

وبين أن نسبة قبول الطلبة من خطة القبول المركزي ستكون ٤٠٪ من الفرع العلمي، و ٣٠٪ من الفرع الأدبي، و ٢٠٪ من خريجي معاهد الفنون الجميلة ومعهد الدراسات الموسيقية، و ١٠٪ للطلبة من أبناء الفنانين و الطلبة الموهوبين.

اكاديمية الفنون الجميلة من الداخل

توزيع الدفعة الأولى من تعويضات ضحايا الإرهاب في ذي قار الأسبوع الجاري

اللجنة الفرعية في محافظة ذي قار اثناء عملها

□بغداد / المدى

أعلنت اللجنة المركزية لتعويض ضحايا العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية، أن الأسبوع الجاري سيشهد توزيع الدفعة الأولى من التعويضات للمتضررين في ذي قار.

وذكر بيان صحفي للجنة المركزية تلقت "المدى" نسخة منه، إن وفدا منها زار اللجنة الفرعية في محافظة ذي قار الأسبوع الماضي، للاطلاع على سير العمل، وذلك ضمن الجولات الميدانية في المحافظات التي تقوم بها اللجنة المركزية، لغرض الإشراف وتوزيع مبالغ التعويضات التي أقرها قانون ٢٠ لسنة ٢٠٠٩.

وأشار البيان إلى أنه خلال اجتماع الوفد بمحافظ ذي قار طالب كاظم الحسن، تم الاتفاق على إطلاق وتوزيع مبالغ التعويضات لمتضرري العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية الأسبوع الجاري، بعد تخصيص ومناقلة الأموال من وزارة المالية.

وبين أن الأموال المخصصة تبلغ خمسة مليارات و ٣٠٠ مليون دينار، تشمل ٩٥٦ معاملة شهداء وجرحى، إضافة إلى ٤٠٠ معاملة لتعويض ممتلكات متضررة، مشيرا إلى أن هذه الأموال ضمن تخصيصات الدفعة الأولى لعام ٢٠١٢ بعد إطلاق الموازنة الاتحادية نهاية آذار الماضي.

وأضاف البيان أن محافظ ذي قار أوعز إلى مدير وكادر الحسابات في المحافظة الإسراع بتنظيم الصكوك وتهيئتها لغرض توزيعها ضمن مراسيم احتفال مركزية تقام خلال هذا الأسبوع، فضلا عن توفير الإمكانات والدعم لعمل اللجنة الفرعية لإنجاز عملها من خلال زيادة الكادر الوظيفي المتخصص.

يذكر أن اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين في محافظة ذي قار تسلمت ١١٥٤ معاملة شهيد وجريح، و٤٢ معاملة مفقود، و٣٤٦ معاملة لممتلكات متضررة، خلال العام الماضي، أنجزت منها ١٤٣٠ معاملة للفترة بين تموز وكانون الأول ٢٠١١، ووزعت حينها سبعة مليارات و ٦٠٠ مليون دينار.

كما أرسلت اللجنة الفرعية ٣٣٤ معاملة إلى هيئة التقاعد الوطنية، لشمولهم براتب تقاعدي قدره ٣٤٠ ألف دينار يصرف بأثر رجعي من تاريخ تنفيذ القانون في ٢٠١٠/١/١.